

دكتوراه في تقنية المعلومات

قضايا بحثية 1

محاضرة 9

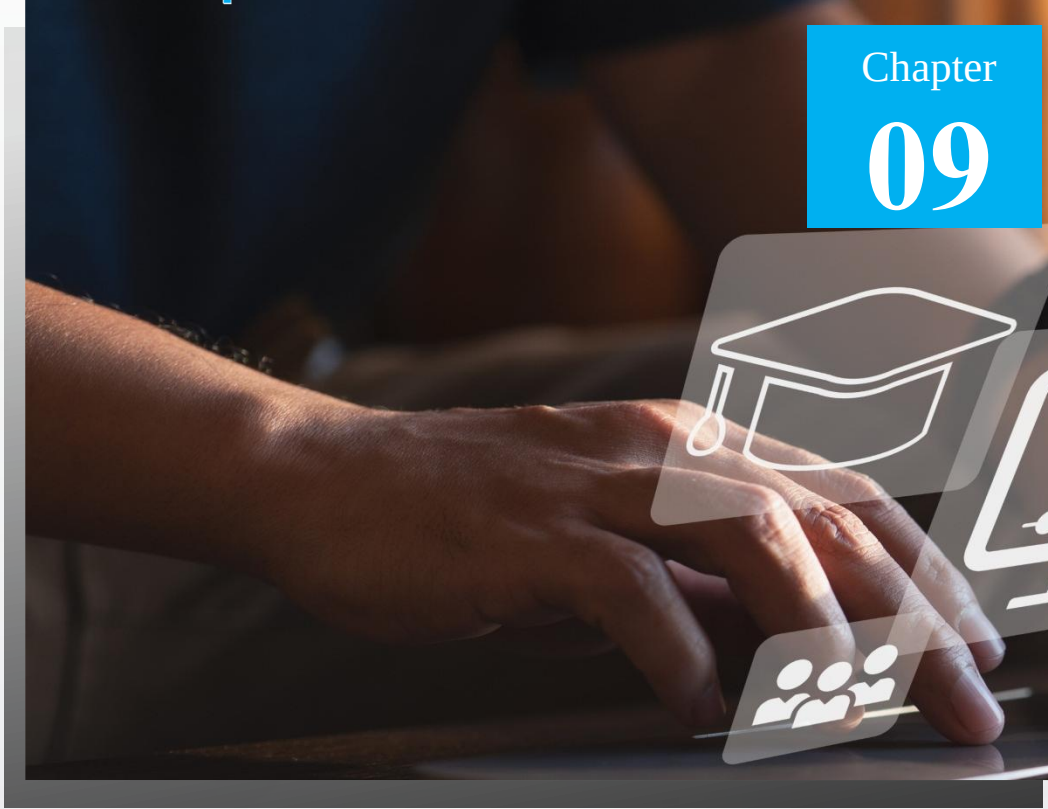


إعداد الباحثة /:نوران
الأتاسي

Chapter

09

المهمة المطلوبة لهذا الأسبوع



تناول ورقة بحثية تخص مجال تقنية المعلومات
والتحول الرقمي ..
تم اختيار هذا البحث لأنه يبحث فيه

سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

عنوان البحث

بحث بعنوان : إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية
للباحث :

•محمد عوض العربي/ محمد محمود عبد العال

أستاذ مساعد بقسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –
جامعة القاهرة/ مدرس بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي

رابط المقالة :

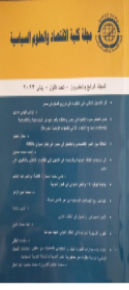
https://jpsa.journals.ekb.eg/article_279880.html



مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

[تصفح](#) [معلومات عن الدورية](#) [دليل المؤلفين](#) [ارسال المقالة](#) [اتصل بنا](#) [تسجيل الدخول](#) [التسجيل](#)

المجلد 24، العدد 1 -
الرقم المسلسل للعدد
94
يناير 2023
الصفحة 263-304



مشاهدة على SCiNITO

ملفات XML

المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية
للسعودية

مد محمود عبد العال*

إدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة / مدرس بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي

10.21608/JPSA

قديم إطار مقترح يصف التغير في هياكل الجدارات والمهارات المرتبطة بأداء الموارد البشرية الحكومية في أجهزة الخدمة المدنية في كل من
بينة والمملكة العربية السعودية خاصة في ظل سياسات التحول الرقمي التي تتبناها الدولتان في إطار مقارنة مع السعي لتحليل نقاط التغير
مات العامة وأنماطها وكذا هياكل الجدارات من منظور الأدبيات والمسوح الغربية، ومن ثم مقارنة نتائجها مع آراء واستجابات الخبراء العرب في

مقدمة الدراسة

مع بزوغ بوادر الثورة الصناعية الرابعة منذ منتصف العقد الأخير (2010-2020)، وما حملته في جعبتها من تطبيقات وآليات وتقنيات حديثة عززت بدورها من مفاهيم التحول الرقمي وممارساته وسياساته وتطبيقاته بمختلف القطاعات الحيوية بالدول، بات لزاماً على الحكومات المعاصرة تطويع سياساتها الإصلاحية والتطويرية بالقطاع الحكومي لتواكب هذه التطورات الجلية بما ينعكس على كفاءة منظومة الخدمات العامة التي تقدمها السلطات الرسمية للمواطنين سواء على النطاق المركزي أو على النطاق المحلي.

ولم تدخر الحكومات العربية وسعاً في سبيل الاستجابة لهذه التطورات التقنية، إذ حملت على عاتقها مسئولية النهوض بالخدمات العامة وتطوير سياساتها بما يتماشى مع التغير التقني لاسيما مع بروز تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، أنظمة الحماية الشبكية **Bloc chain**، المنصات الإلكترونية للخدمات، البوابات الحكومية، تطبيقات الهاتف الجوال، العمل عن بُعد، الحوسبة السحابية، خدمات الشمول المالي، أنظمة الدفع الإلكتروني، الإدارة المالية الإلكترونية، ميكنة منظومة الضرائب، تحصيل الرسوم، مليء واستيفاء النماذج الحكومية، الأرشفة الإلكترونية للملفات، انحسار التعاملات الورقية والمستندية التقليدية، انعقاد الاجتماعات الحكومية الرسمية بصورة افتراضية عن بعد في مختلف المصالح والهيئات العامة، خاصة مع تزايد تأثيرات جائحة كوفيد-19 والتي سرعت بدورها من وتيرة التحول الرقمي في الأداء الحكومي بمعدلات كبيرة أسرع من المعتاد تماشياً مع الإجراءات الاحترازية لحماية الصحة العامة للمواطنين.

المشكلة البحثية

مع التغيرات الرقمية التي لحقت بمنظومة الخدمات العامة في العصر الحالي بشكل عام، ومع تبني حكومتا المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الشقيقتان العديد من السياسات الداعمة لفكر التحول الرقمي بالقطاع الحكومي والخدمات العامة والمحلية بوجه خاص، بات على الأجهزة المركزية القائمة على إدارة شئون الخدمة المدنية بالدولتين (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية بفروعها، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المصري بمديرياته) إعادة النظر في هياكل جدارات الموارد البشرية العاملة في وظائف الخدمة المدنية بمختلف درجات السلم الوظيفي للكادر العام، ومن ثم يدور التساؤل الرئيسي الذي تعتمد عليه فكرة الدراسة حول: ما هو التصور الجديد لتطوير جدارات الوظيفة العامة للمورد البشري الحكومي في ظل سياسات التحول الرقمي الخدمي التي تتبناها كلاً من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في الحقبة الحالية لتطوير الأداء المؤسسي والخدمي في أجهزتها المحلية؟

من واقع التساؤل البحثي الرئيسي استطاع الباحثان الخروج بعدد من التساؤلات البحثية الفرعية التي تعالج جوانب الدراسة على النحو التالي:

1. ما هي أبرز السياسات والإجراءات النافذة التي انتهجتها حكومتا المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لتفعيل منظومة التحول الرقمي بالقطاع الحكومي؟
2. كيف أثرت سياسات التحول الرقمي بالقطاع الحكومي على تغيير أنماط الخدمات العامة المحلية؟

الدراسات السابقة

أ- المسوح والدراسات الميدانية التي ركزت على جانب تطوير الخدمات العامة سواء المحلية أو الوطنية التي يباشرها المورد البشري الحكومي في عصر التحول الرقمي:

فمن حيث التساؤل حول طبيعة ونوعية القيم والمبادئ التي يتوقع أن تحتل حيز اهتمام أعلى من أقرانها داخل بيئة العمل الحكومي والخدمات أكثر في عصر التحول الرقمي، فقد جاءت النتائج المسحية التي قامت بها دراسة (Maria Cristina Pantiru, 2019) تركز أكثر على عامل الكفاءة 24%، عامل المصلحة العامة 21%، الشفافية 21%، المشروعات والتوافق مع اللوائح والقوانين 20%، المساءلة والمحاسبة 17%، الثقة في الحكومة 17%، الموضوعية والحيادية 12%، المسؤولية 11% (ii).

وأما من حيث التساؤل حول أفضل الطرق والوسائل العملية لتنمية وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين، جاءت الاستجابات متوافقة إلى حد كبير حول ضرورة تحديث وبناء التشريعات الحديثة المرتبطة بالحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها وخدماتها 100%، الموارد المالية والموازنات 100%، الرعاية السياسية من الحكومة والدعم السياسي لمشروعات الخدمات الرقمية 100%، وجود رؤية ورسالة واضحة تحكم قطاع تكنولوجيا المعلومات 100%، تصميم الخدمات الرقمية

الدراسات السابقة

ب- الدراسات العلمية والمسوح الميدانية التي عُتبت بجانب تطوير هياكل جدارات ومهارات المورد البشري :

دراسة الأستاذ الدكتور أحمد صقر عاشور (2019) (1) التي قدمت بدورها إطاراً مقترحاً لتصميم نظام حديث يهدف لتطوير عملية تقييم أداء المورد البشري العامل بالجهاز الإداري المصري على أسس علمية واضحة تعتمد على الأخذ في الاعتبار معدل الإنجاز للأهداف إلى جانب نقاط الجدارات التي يحرزها العامل أو الموظف العام وذلك على مدار دورة أداء كاملة خلال فترة زمنية معينة، تمتد لستة أشهر بالنسبة لمجموعة الوظائف القيادية العليا والوسطى، وثلاثة أشهر لما عداها من الوظائف دون القيادية، وقد رسمت الدراسة الإطار التالي المحدد لهياكل الجدارات التي تختلف بدورها باختلاف مستوى كل وظيفة: مجموعة الجدارات العامة (مؤسسية، سلوكية، قيم النزاهة)، مجموعة الجدارات القيادية، مجموعة جدارات التطوير والإبداع، مجموعة جدارات فنية مهنية.

الفجوة البحثية

أدت الحاجة إلى تطوير المهارات والقدرات الرقمية اللازمة لتحقيق متطلبات العصر الرقمي، ويأتي بناء القدرات الرقمية مدفوعاً بالاحتياجات ومصمماً وفقاً لطبيعة كل مستوى إداري وبناء على الظروف الخاصة بكل دولة، فلم يعد بإمكان المؤسسات الحكومية أن تستمر بإدارة أعمالها وإجراءاتها وتقديم خدماتها للمواطنين بشكل يدوي أو ورقي كما اعتادت عليه في العقود السابقة، بسبب الحاجة لأن تكون أكثر فعالية وكفاءة بتأدية خدماتها على نحو يواكب متطلبات العصر الجديد، وبناء على ذلك برزت أهمية التحول الرقمي بالتدرج على مدار العقدين السابقين، فشكل أساساً تُبنى عليه معظم الحلول لمواكبة هذا التطور المتسارع، وتسخير التكنولوجيا بما يخدم مصلحة الأفراد أو المؤسسات، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

منهجية الدراسة

- الاقتراب المستخدم: اعتمد الباحثان على استخدام (الأسلوب المقارن) كأداة تحليلية رئيسية لمعالجة أفكار الدراسة بشقيها النظري والميداني، مع تقديم تحليلاً إحصائياً لاستجابات خبراء الدراسة ممن شملتهم المعاينة.
- مصادر وأدوات جمع البيانات: اعتمد الباحثان على نوعين من مصادر جمع البيانات المرتبطة بالدراسة هما البيانات الثانوية المتمثلة في التحليلات النظرية والمنشورة لنتائج مسوح الأدبيات الغربية والعربية المتخصصة في جانب التحول الرقمي فضلاً عن التقارير المعلوماتية والإحصائية الرسمية المتاحة في صورة إلكترونية من المواقع الرسمية للدولتين محل المقارنة، إلى جانب المصادر الأولية من خلال إعداد صحيفة استبيان موجهة لخبراء متخصصين في مجال الموارد البشرية وتقنياتها من الدولتين محل الدراسة، مع تحليل الاستجابات إحصائياً.

أهمية الدراسة

- ذلك برزت أهمية التحول الرقمي بالتدرج على مدار العقدین السابقین، فشكل أساساً تُبنى عليه معظم الحلول لمواكبة هذا التطور المتسارع، وتسخير التكنولوجيا بما يخدم مصلحة الأفراد أو المؤسسات، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.
- أدرك العالم أجمع بوجه عام، والمنطقة العربية بوجه خاص، أهمية هذا التحول واستخدام التكنولوجيا استخداماً فعالاً خاصة خلال جائحة كوفيد- 19 التي سرعت دورها من وتيرة التحول الرقمي في منظومة الخدمات العامة المبنية على الرقمنة، فخلال الجائحة تحولت معظم الأنشطة والخدمات الحكومية والفعاليات الاعتيادية إلى النمط السيبراني للالتزام بشروط التباعد الاجتماعي والحد من انتشار الجائحة. [\[1\]xx](#)
- تعود مبادرة التحول الرقمي إلى المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 والذي أُطلق للمساهمة في تشكيل المستقبل. وإذا كان التحول الرقمي هو المحصلة النهائية فإن نقطة الانطلاق تكمن في بناء القدرات الرقمية أو المهارات الرقمية تمهيداً لتدشين سياسة التحول الرقمي الشامل بالقطاعات الخدمية الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي.

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة

يسعى الباحثان من خلال إجراء الدراسة التالية لتحقيق ما يلي:

1. التعرف على آخر تطورات سياسات التحول الرقمي التي انتهجتها حكومتا الدولتين محل الدراسة.
2. الإلمام بجوانب التغير في تصميم وإنتاج وإدارة الخدمات العامة في زمن التحول الرقمي.
3. استنتاج أكبر قدر ممكن من الجدارات الحديثة المؤسسة الداعمة لقدرات المورد البشري الحكومي من سياق المسوح الغربية الحديثة المتخصصة في هذا الاتجاه.
4. اقتراح نمط جديد مختلف من هياكل الجدارات المبنية على فلسفة التحول الرقمي يحكم أداء المورد البشري الحكومي مع تحديد الأوزان النسبية لهذه الجدارات.

نتائج الدراسة

1. بذلت حكومتا الدولتين الشقيقتين مصر والسعودية - ولا تزال - جهوداً حثيثة لتدعيم وتوطين سياسات التحول الرقمي في القطاع الحكومي بما ينعكس على تغيير شكل ونمط تقديم وتوصيل الخدمات العامة للمواطن المحلي.
2. توجد درجة كبيرة من التشابه والتناغم بين الحالتين المصرية والسعودية من حيث النمط الحالي للخدمة المدنية وهيكل تدرجها، مع الاختلاف في عدد المجموعات الوظيفية وعدد الدرجات والشرائح الحاكمة للأوضاع الوظيفية لمنتسبي أجهزة الخدمة المدنية بالقطاع الحكومي بالدولتين الشقيقتين.
3. بالرغم من تباين نمط نظام الحكم بالدولتين، إلا أنه يتشابه النموذج المصري مع نظيره السعودي من حيث بيئة العمل العام وأطرها التشريعية فكلاهما من أنماط الدول البسيطة وليست المركبة (الفيدرالية) من حيث النظام المحلي السائد، ويترتب على هذا وحدة الإطار التشريعي واللائحي الحاكم للوظيفة العامة لأصحاب الكادر العام من أعضاء الخدمة المدنية في كافة أنحاء الدولة وأقاليمها، مما يسهل معه الاتفاق حول هيكل شبه موحد يحكم جدارات الوظيفة العامة بكافة مستوياتها في معظم جهات العمل بالدولتين.
4. بالرغم من التباين الواضح بين الدولتين من حيث عدد السكان، يوجد تقارب إلى حد ما من حيث النسبة العامة لإجمالي أعضاء الجهاز الإداري : إجمالي عدد السكان في كلا النموذجين.

في ضوء ما خلص اليه البحث الحالي من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- زيادة حجم الاستثمارات العامة المُوجهة لتعزيز البنية التحتية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة معدل الخدمات العامة المحلية كماً ونوعاً.
- رفع كفاءة المنظومة التعليمية بمراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي وتدعيمها بمقومات ومهارات ومناهج مصممة على أسس وفكر التحول الرقمي خاصة للتخصصات العملية بما يعزز من كفاءة الأجيال الجديدة من الموارد البشرية المستقبلية المرشحة للعمل بالدوائر والهيئات الحكومية.

تكثيف الدورات التأهيلية في مجال ICT الكوادر الموارد البشرية الحكومية بما يتناسب واحتياج كل مستوى وظيفي/ كل درجة/ كل تخصص



Chapter

09

توصيات



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

